

الحقيقة القرآنية بين السلف والمعتزلة (*)

د . كمال محمد عيسى

قسم الدراسات الإسلامية - جامعة الملك عبد العزيز

ثالثاً - نسبة القرآن إلى الله :

يقول القاضي عبد الجبار :

القرآن كلام الله تعالى ووحيه . . وهو مخلوق محدث أنزله الله على نبيه ليكون علماً ودالاً على ثبوته . . وجعله دلالة لنا على الأحكام لنرجع إليه في الحلال والحرام . (٥٣)

وقد ثبت أن الكلام فعل ، ولا يقول أحد ممن يعقل الخلاف : إن القرآن الذى يُتلى ويُسمع من صفات ذاته تعالى (٥٤) ، بل إن القرآن فعل من أفعال الله (٥٥) .

ويُطل القول بقدمه فيقول : « إن القرآن يتقدم بعضه على بعض ، وما هذا سبيله لا يجوز أن يكون قديماً ؛ إذ القديم هو ما لا يتقدمه غيره »

ثم يقول : وقد دل الله على ذلك فى محكم كتابه تعالى فقال : ﴿ ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلعبون ﴾ الأنبياء : ٢
والذكر هو القرآن ، وقد وصفه بأنه محدث . (٥٦)

أما السلف فيعبر ابن تيمية عن مذهبهم فيقول : القرآن كلام الله تكلم به سبحانه ، وهو منه وقائم به ، وما كان كذلك لم يكن مخلوقاً .

والمستقر فى الفطر والعقول واللغات أن المتكلم لابد أن يقوم به الكلام ، فلا يكون متكلماً بشيء ما لم يقم به ، ولا يكون عالماً بعلم قائم بغيره ، ولا حياً بحياة قائمة بغيره ، كل ذلك من العلوم الضرورية البديهية النظرية .

(*) تكملة البحث الذى نشر فى العدد الثانى من السنة الأولى ، الإصدار الرابع .

فمن زعم أن الأمر الناهي . . الواعد المتوعد . . المقسم المناهى غير موصوف بالكلام فقد خالف الفطرة الضرورية المتفق عليها ، ثم مع مخالفته للمعقولات فقد كذب المرسلين .

ومن زعم أن الله لم يكن متكلماً فخلق كلاماً تكلم به فقد نسبته إلى نقص ، تعالى عن ذلك .

فالله تعالى لم يزل كاملاً بصفاته ، ولم تحدث فيه صفة ، ولم تزل عنه صفة ، قبل أن يخلق الخلق ، وبعد ما خلق الخلق كاملاً بصفاته .

عن عكرمة قال : كان ابن عباس في جنازة فلما وُضع الميت في لحده ، قام رجل فقال : اللهم رب القرآن اغفر له ، فوثب إليه ابن عباس فقال : مه . القرآن كلام الله ، وليس بمربوب ، منه خرج وإليه يعود . (٥٧)

وقد نسب الكلام إلى الله عز وجل بلفظ الكلام وما يجرى مجراه :

اللفظ الأول : الكلام وفيه وجوه :

لفظ الكلام قال تعالى : ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله . ﴾ التوبة : ٦

صيغة الماضي : قال تعالى ﴿ وكلم الله موسى تكليماً ﴾ النساء : ١٦٤

صيغة المستقبل : قال تعالى ﴿ وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً ﴾ الشورى : ٥١ .

اللفظ الثانى : القول وفيه وجوه :

لفظ القول قال تعالى : ﴿ ما يبدل القول لدى ﴾ ق : ٢٩

صيغة الماضي قال تعالى ﴿ وإذ قال ربك للملائكة ﴾ البقرة : ٣٠

صيغة المستقبل قال تعالى ﴿ إنه يقول إنها بقرة ﴾ البقرة : ٦٩

اللفظ الثالث : « الأمر » وفيه وجوه :

لفظ الأمر قال تعالى : ﴿ ألا له الخلق والأمر ﴾ الأعراف : ٥٤

صيغة الماضي قال تعالى : ﴿ أمر ألا تعبدوا إلا إياه ﴾ يوسف : ٤٠

صيغة المستقبل قال تعالى : ﴿ إن الله يأمر بالعدل والإحسان ﴾ النحل : ٩٠

اللفظ الرابع : « الوعد » وفيه وجوه :

لفظ الوعد قال تعالى : ﴿ وعد الله حقاً ﴾ التوبة : ١١١

صيغة الماضي قال تعالى : ﴿ وعدكم الله مغنم كثيرة ﴾ الفتح : ٢٠

صيغة المستقبل قال تعالى : ﴿ وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين ﴾ الأنفال : ٧

اللفظ الخامس : « الوحي » وفيه وجوه :

لفظ الوحي قال تعالى : ﴿ وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً ﴾

الشورى : ٥١

صيغة الماضي قال تعالى : ﴿ فأوحى إلى عبده ما أوحى ﴾ النجم : ١٠

صيغة المستقبل قال تعالى : ﴿ إذ يوحى ربك إلى الملائكة ﴾ الأنفال : ١٢

يقول ابن حزم : « المكتوب فى المصاحف كلام الله ﴾ إنه لقرآن كريم . فى

كتاب مكنون ﴾ الواقعة : ٧٨

المسموع من القارئ كلام الله ﴾ فأجره حتى يسمع كلام الله ﴾ التوبة : ٦

المحفوظ فى الصدر كلام الله ﴾ بل هو آيات بينات فى صدور الذين

أوتوا العلم ﴾ العنكبوت : ٤٩

الذى نزل به جبريل كلام الله ﴾ نزل به الروح الأمين على قلبك لتكون من

المنذرين ﴾ الشعراء : ١٩٤

كل هذا كتاب الله وكلامه القرآن حقيقة لا مجاز ، ولا يحل لأحد أن

يعرف كلام الله وكلام رسول الله إلى المجاز بدعواه الكاذبة . (٥٨)

ويأخذ الإمام أحمد بتلايبب المعتزلة . . ويبطل دعواهم فى تفصيل مبدع

نعرضه فى إجمال :

١ - فصل الله بين أمره وبين خلقه فقال : ﴿ ألا له الخلق والأمر ﴾

الأعراف : ٥٤ .

٢ - أثبت أن القرآن وحىٌ وليس بمخلوق فقال : ﴿ إِنَّهُ هُوَ الْوَحْيُ يُوحَىٰ ﴾ النجم : ٤ .

٣ - ذكر الله كلامه فى غير موضع من القرآن فسمَّاه كلاماً ولم يُسمَّه خلقاً قال تعالى : ﴿ فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ﴾ البقرة : ٣٧ .

٤ - سمَّت الملائكةُ كلامَ الله كلاماً ، ولم تُسمَّه خلقاً قال تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا : مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ﴾ سبأ : ٢٣ .

ويقول البخارى رداً على الجهمية القائلين بخلق القرآن : « يقول يحيى ابن سعيد : ما زلتُ أسمع من أصحابنا يقولون : « إن أفعال العباد مخلوقة : حركاتهم .. وأصواتهم .. وكتابتهم مخلوقة ، فأما القرآن : المتلو المبين .. المثبت فى المصاحف .. المسطور .. المكتوب الموعى فى القلوب فهو كلام الله ليس بمخلوق .

قال تعالى : ﴿ بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ ﴾ العنكبوت : ٤٩

قال إسحاق بن إبراهيم : فأما الأوعية فمن يشك فى خلقها ؟

قال تعالى : ﴿ وَكِتَابٌ مُّسْتَوٍ فِي رَقٍ مَّنشُورٍ ﴾ الطور : ٣ ﴿ بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ . فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴾ البروج : ٢١

﴿ وَاتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ ﴾ الكهف : ٢٧ ﴿ وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ ﴾ العنكبوت : ٤٥

﴿ وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ ﴾ الأحزاب : ٣٤

فبين أن التلاوة من النبى ﷺ وأصحابه .. وأن الوحي من الرب .. ومنه قول عائشة رضى الله عنها : ما كنت أظن أن الله منزل فى شأنى قرآناً يتلى : فبينت رضى الله عنها : أن الإنزال من الله .. وأن الناس يتلونهُ (٥٩) .

ويقول أبو الحسن الأشعرى : الذكر فى الآية ليس القرآن بل هو كلام الرسول ﷺ ووعظه إياهم ؛ فقد قال تعالى له : ﴿ وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَ تَنْفَعُ

المؤمنين ﴿ الذاريات : ٥٥ . وقال سبحانه : ﴿ قد أنزل الله إليكم ذِكْرًا رسولا ﴿ الطلاق : ١٠ - ١١ فسمى الرسول ذِكْرًا ، والرسول مُحَدَّث ، وأيضاً فإن الله عز وجل يخبر أنهم لا يأتيهم ذكر محدث إلا استمعوه وهم يلعبون) ولم يقل : لا يأتيهم ذِكْر إلا كان محدثاً .

وإذا لم يقل هذا لم يوجب أن يكون القرآن محدثاً .

ولو قال قائل : ما يأتيهم رجل من التميميين يدعوهم إلى الحق إلا أعرضوا عنه . لم يوجب هذا القول أنه لا يأتيهم رجل إلا كان تميمياً ، فكذاك الحكم في الآية . (٦٠)

ويقول ابن القيم : مرتبة تكليم الله عز وجل لعبده يقظةً بلا واسطة هي أعلى مراتب الهداية ، كما كلم موسى بن عمران صلوات الله على نبينا وعليه قال تعالى : ﴿ إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده وأوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وعيسى وأيوب ويونس وهارون وسليمان وآتينا داود زبوراً * ورسلاً قد قصصناهم عليك من قبل ورسلاً لم نقصصهم عليك وكَلَّمَ اللهُ موسى تكليماً ﴿ النساء : ١٦٣ - ١٦٤ . فذكر سبحانه في أول الآية وَحْيَهُ إلى نوح والنبيين من بعده ، ثم خص موسى من بينهم بالإخبار بأنه كلمه .

وهذا يدل على أن التكليم الذى حصل له أخص من مطلق الوحي الذى ذكر في أول الآية . ثم أكد بالمصدر الحقيقى الذى هو مصدر كلم وهو « التكليم » رفعاً لما يتوهمه المعطلة والجهمية والمعتزلة وغيرهم من أنه إلهام ، أو إشارة أو تعريف للمعنى النفسى بشيء غير التكليم ، فأكد بالمصدر المفيد تحقيق النسبة ، ورفع توهم المجاز .

قال الفراء : العرب تُسمَّى ما يوصل إلى الإنسان كلاماً بأى طريق وصل ، ولكن لا تحققة بالمصدر ، فإذا حققت بالمصدر لم يكن إلا حقيقة الكلام (٦١) .

أما قوله : إن القرآن يتقدم بعضه بعضاً فقد أجاب عنه الحافظ أبو النصر

بقوله : إنما يتعين التعاقب فيمن يتكلم بأداة يعجز عن أداء شيء إلا بعد الفراغ من غيره . وأما المتكلم بلا جارحة فلا يتعين في كلامه التعاقب .

وقد اتفق العلماء على أنه سبحانه يتولى الحساب بين خلقه يوم القيامة في حالة واحدة . . وعند كل واحد منهم أن المخاطب في الحال هو وحده ، وهذا خلاف التعاقب .

وقال الشيخ الموفق : قولهم : إن القديم لا يتجزأ ولا يتعدد غير صحيح فإن أسماء الله سبحانه متعددة قال الله تعالى : ﴿ ولله الأسماء الحسنى ﴾ وقال صلى الله عليه وسلم : إن لله تسعة وتسعين اسماً .

وقد نص الشافعى على أن أسماء الله غير مخلوقة ، وقال أحمد : من قال إن أسماء الله مخلوقة فقد كفر . وكذلك كُتِبُ الله تعالى ؛ فإن التوراة والإنجيل والزبور والفرقان متعددة وهى كلام الله غير مخلوقة . وإنما اخذوه من علم الكلام وهو مطرح عند جميع الأئمة .(*)

من هذا يتبين : أن السلف والمعتزلة يؤمنون بأن القرآن كلام الله ووحيه . . لكن الخلاف : هل هو صفته وقائم بذاته ؟ أو فعل من أفعاله مخلوق محدث ؟ بالأول قال السلف . . وعلى الثانى سار المعتزلة . . لكن : أهذا من أصول الدين الذى لا يتم الإيمان إلا به ؟ إن كان من أصول الدين جاز تكفيرهم ، وإن لم يكن من أصول الدين فقد سلم إيمانهم . . .

إذا ارتضى البحث هذا ميزاناً فتعال نعرض عليه مسائل الخلاف المتدرجة تحت أصلهم : الأول والثانى .

أولاً - التوحيد :

١ - صفات الله .

يقول عبد الجبار : بالنظر فى حدوث الأجسام يحصل للإنسان العلم بأن

(*) شرح الكوكب المنير للعلامة محمد بن أحمد الحنبلى المعروف بابن النجار مجلد ٢ ص ٤٨ سنة ١٤٠٠ هـ .

لها محدثاً لا يجوز أن يكون هو ولا مثله ، فيحصل له العلم بأن لها محدثاً مخالفاً لنا وهو الله تعالى . ثم ينظر في صحة الفعل منه فيحصل له العلم بكونه قادراً . ثم ينظر في صحة الفعل منه على وجه الإحكام فيحصل له العلم بكونه عالماً . ثم ينظر في كونه قادراً عالماً ، فيحصل له العلم بكونه حياً . ثم ينظر في كونه حياً لا آفة به ، فيحصل له العلم بكونه سميعاً بصيراً . مدركاً للمدركات . ثم ينظر في كونه عالماً قادراً ، فيحصل له العلم بكونه موجوداً . ثم ينظر في أن الحوادث تنتهي إليه وهو لا ينتهي إلى حد فيحصل له العلم بكونه قديماً » . (٦٢)

ويزيد الأمر وضوحاً وجلاء فيقول : « فهو سبحانه قادر فيما لم يزل وفيما لا يزال ، لأنه تعالى استحق هذه الصفة النفسية ، والموصوف بصفة من صفات النفس لا يجوز خروجه عنها بحال من الأحوال .

وهو سبحانه عالم فيما لم يزل لأنه لو جعل عالماً بعد أن لم يكن لوجب أن يكون عالماً بعلم متجدد محدث ، وذلك فاسد . ثم هو سبحانه عالم فيما لا يزال لأنه يستحق هذه الصفة لذاته ، والموصوف بصفة من صفات الذات لا يصح خروجه عنها بحال من الأحوال .

وهو سبحانه حي فيما لم يزل لأنه لو لم يكن حياً لوجب أن يكون حياً بحياة محدثة . ثم هو سبحانه حي فيما لا يزال لأنه يستحق هذه الصفة لذاته ، والموصوف بصفة من صفات الذات لا يجوز خروجه عنها بحال من الأحوال .

وهو سبحانه سميع بصير فيما لم يزل وفيما لا يزال ولا يجوز خروجه عنها بحال من الأحوال لأن المرجع بذلك ليس إلا لكونه حياً لا آفة به . . وهذا ثابت للتقديم تعالى في كل حال .

وهو سبحانه موجود فيما لم يزل وإلا لاحتاج إلى موجود يوجده . . وذلك محال . . ثم هو موجود فيما لا يزال لأنه يستحق هذه الصفة لذاته ، والموصوف بصفة من صفات الذات لا يجوز خروجه عنها بحال من الأحوال .

وكذلك كونه تعالى قديماً لأنه لو لم يكن قديماً - لا أول لوجوده - لكان محدثاً لأن الوجود يتردد بين هذين الوصفين . (٦٣)

فالقاضى يرى أن الله يستحق هذه الصفات الذاتية - وهى التى يوصف بها الله ولا يوصف بأضدادها -

يقول الدكتور النشار : « فرق بين قول الفلاسفة : الله عالم بذاته لا بعلم ، وبين قول أبى الهذيل الله عالم بعلم هو ذاته ؛ فالأول نفى للصفة ، أما الثانى فهو إثبات ذات هو بعينه صفة » (٦٤) . وقد سبق قول عبد الجبار : الموصوف بصفة من صفات الذات لا يجوز خروجه عنها بحال من الأحوال . وهذا دليل على أنهم ييقون على وجود الصفات على ألا يكون لها وجود مستقل . فإثبات الصفات الذاتية قائم بين أهل القبلة لكن الخلاف بينهم فى كيفية استحقاق الله لهذه الصفات . فهل هذا من أصول الدين ؟

٢ - تأويل الصفات الخبرية .

يقول عبد الجبار : إنه - سبحانه - ليس بجسم ولا عَرَض ولا يجوز عليه ما يجوز على الأجسام والأعراض من المجاورة والمقابلة والحماسة والحلول وغير ذلك من الصعود والهبوط والارتفاع والانحدار والانتقال من مكان إلى مكان . (٦٥) ولهذا تأويل آيات الإستقراء قال : إنه هو القيام والانتصاب وهى من صفات الأجسام ومعناه فى الآيات : الاستيلاء والغلبة . وتأويل آيات اليد فقال أنها تفيد القوة والنعمة . وتأويل آيات الوجه فقال إنها تفيد الذات . (٦٦)

٣ - نفى الرؤية .

يقول عبد الجبار : « اعلم أن من خالفنا فى هذه المسألة لا يخلو حاله من أحد أمرين : إما أن يحقق الرؤية فيقول : إن الله يرى مقابلاً لنا . . أو حالاً فى المقابل . . أو فى حكم المقابل . أو لا يحقق فيقول : إنه تعالى يرى بلا كيف . فمن ذهب إلى المذهب الأول فإنه يكون كافراً . . لأنه جاهل بالله والجهل بالله كفر . . والدليل على ذلك إجماع الأمة . . وإجماع الأمة حجة . ومن قال إنه يرى بلا كيف فلا يكفر . . لأن التكفير إنما يعرف شرعاً . . ولا دلالة من جهة الشرع يدل على ذلك . (٦٧)

أما عند السلف :

فالتوحيد الذى جاء به الرسول ﷺ مثبتاً الإلهية لله والعبدية له يتضمن إثبات ما أثبتته الله لنفسه من الأسماء والصفات ، وأن يوصف بما وصف به نفسه فى كتابه أو على لسان رسوله ﷺ من غير تحريف أو تعطيل . . ومن غير تكيف ولا تمثيل . . وأن ينفى عنه سبحانه ما نفاه عن نفسه مع إثبات ما أثبتته من غير إلحاد .

كل ذلك فى نفى مجمل . . وإثبات مفصل بشروط هى : -

أ - « إثبات الصفات بأسمائها من غير تشبيه .

ب - نفى التشبيه عنها من غير تعطيل .

ج - الإيلاس من إدراك كنهها وبلوغ تأويلها .

د - التوقف فى تلقيها على السمع من الكتاب والسنة . « (٦٨)

ويوضح ذلك ما يذكر التاريخ من مناظرة فى أسماء الله توفيقية هى أم لا ؟ . دخل رجل على الجبائى فقال : هل يجوز أن يُسمى الله تعالى عاقلاً ؟ . فقال الجبائى : لا ، لأن العقل مشتق من العقل ، والعقل بمعنى المانع والمنع فى حق الله تعالى محال . . فامتنع الإطلاق . فقال الشيخ أبو الحسن : فعلى قياسك لا يسمى الله سبحانه حكيماً ، لأن هذا الاسم يشتق من حكمة اللجام وهى الحديد المانعة للدابة عن الخروج .

يقول حسان بن ثابت :

فحكمت بالقوافى من هجانا ونضرب حين تختلط الدماء

أى نمنع بالقوافى من هجانا .

فإذا كان اللفظ مشتقاً من المنع ، والمنع على الله محال لزمك أن تمنع « حكيماً » كما منعت « عاقلاً » ؟ فلم يحرجوا . إلا أنه قال : فلم منعت أنت أن يسمى عاقلاً ، وأجزت حكيماً ؟ . قال : فقلت له : لأن طريقي فى مأخذ الأسماء ، وإطلاقها على الله السماع الشرعى لا القياس العقلى اللغوى . فأطلقت حكيماً لأن الشرع أطلقه . ومنعت عاقلاً لأن الشرع منعه . ولو أطلقه الشرع أطلقته . (٦٩)

يقول القرطبي فى تفسيره عند قول الله تعالى ﴿ ليس كمثله شئ ﴾ الشورى : ١١ :

الذى يُعتقد فى هذا الباب أن الله اسمه فى عظمته وكبريائه . . وحسنى اسمائه لا يشبه شيئاً من مخلوقاته . . ولا يشبه به أحد ، وما أطلقه الشرع على الخالق والمخلوق فلا تشابه بينهما فى المعنى الحقيقى ؛ إذ صفات القديم جل وعز بخلاف صفات المخلوق إذ صفاتهم لا تنفك عن الأغراض والأعراض ، وهو تعالى منزّه عن ذلك .

وقال بعض المحققين : التوحيد : إثبات ذات غير مشبهة بالذوات ولا معطلة عن الصفات . وزاد الواسطى رحمه الله بياناً فقال : ليس كذاته ذات ، ولا كاسمه اسم ، ولا كفعله فعل ، ولا كصفته صفة إلا . من جهة موافقة اللفظ .

وجلت الذات القديمة أن يكون لها صفة حديثة ، كما استحال أن يكون للذات المحدثه صفة قديمة ، وهذا كله مذهب أهل الحق والسنة والجماعة رضى الله عنهم .

ويقول ابن تيمية : فإذا أضاف الله سبحانه إلى نفسه ما أضافه إضافة تختص بها ، وتمنع أن يدخل فيها شئ من خصائص المخلوقين ، وقد قال مع ذلك إنه ﴿ ليس كمثله شئ ﴾ الشورى : ١١ ، ﴿ ولم يكن له كفواً أحد ﴾ الإخلاص : ٤ .

وأنكر أن يكون له سَمِيٌّ ؛ فمن فهم من هذه ما يختص به المخلوق فقد أتى من سوء فهمه ، ونقص عقله ، لا من قصور فى بيان الله ورسوله . . (٧١)

يقول ابن القيم : قاتل الله الجهمية والمعطلة لما فهمت من الصفات الإلهية ، وما تفهمه من صفات المخلوقين ، فرت إلى إنكار حقائقها ، وابتغاء تحريفها ، وسمته تأويلاً . فشبهت أولاً ، وعطلت ثانياً ، وأساءت الظن ثالثاً :

أ - أساءت الظن بربها فإنها عطلت صفات كماله ، ونسبته إلى أنه أنزل كتاباً مشتملاً على ما ظاهره كفر وباطل ، وأن ظاهره وحقيقته غير مرادة .

ب - أساءت الظن برسولها لأنه تكلم بذلك ، وقرره وأكده ، ولم يبين للأمة أن الحق في خلافه .

ج - أساءت الظن باتباعه فنسبتهم إلى التشبيه والتمثيل والجهل والحشو (٧١)

ويرى ابن تيمية أن خطورة التأويل تأتي من أن المؤول غالباً ما يكون معتقداً لرأى سابق يحاول أن يحمل القرآن عليه ، فتقلب الآية ، وتصبح المقررات أساساً ، بينما القرآن هو أصل العقيدة الإسلامية ومنبعها .

يقول رشيد رضا : كل ما أطلق على الله عز وجل فهو منقول مما أطلق على البشر ، ولما كان العقل والنقل متفقين على تنزيه الله تعالى عن مشابهة البشر تعين أن نجتمع بين النصوص : فنقول : إن لله قدرة ولكنها ليست كقدرة البشر ، وكذلك كل الصفات إثبات بلا تشبيه ، وتنزيه بلا تعطيل . فكلها من باب الحقيقة مع الاعتراف بالعجز عن إدراك كنهها ومعرفة كيفها ، والاكتفاء بمعنى الصفة العام مع التنزيه عن التشبيه . (٧٢)

فهم يقفون في التعبير عن الله عز وجل عند الألفاظ فيشتون لله تعالى ما وردت به الآيات الصريحة ، والأخبار الصحيحة على الوجه الذي يليق بجلاله تعالى - وينفون عن الله النقائص .

قال نعيم بن حماد شيخ البخارى : من شبه الله بخلقه فقد كفر ، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه . . (٧٣)

ثانياً : العدل والمراد به العدل الإلهي في محاسبة الناس على أفعالهم . يرى عبد الجبار أن أفعال الله كلها حسنة ، وأنه لا يفعل القبيح ، ولا يخل بما هو واجب عليه . فلا يكذب في خبره ، ولا يجور في حكمه ، ولا يعذب أطفال المشركين بذنوب آبائهم (٧٤) .

ويقول : وما أورده مشايخنا في هذا الباب أن قالوا : لو فعل الله القبيح لكان يجب أن يكون جاهلاً أو محتاجاً ، والجهل أو الحاجة لا يجوزان عليه تعالى فيجب ألا يختار القبيح بوجه من الوجوه . (٧٥)

فالمعتزلة أرادوا إنقاذ العدل الإلهي عن الظلم فقالوا: لا يجوز أن يكون الله خالقاً لأفعال العباد ؛ لأن في أفعال العباد ما هو ظلم وجور ، فلو كان الله خالقاً لها لوجب أن يكون ظالماً جائراً تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً . (٧٦)
فالله لا يخلق الشر ، ولا يقضى به إذ لو خلقه ثم يعذبهم عليه يكون ذلك جوراً ، والله تعالى عادل لا يجور :

يقول عبد الجبار : إننا ننكر أن يضل الله تعالى عن الدين بخلق الكفر والمعاصي وإرادتها ، ولا ننكر أن يضل من استحق الضلال بكفره وفسقه . (٧٧)

واستدلوا بقوله تعالى ﴿ فريقاً هدى وفريقاً حق عليهم الضلالة ﴾ ثم بين سبحانه كيف حق ذلك عليهم فقال : ﴿ أنهم اتخذوا الشياطين أولياء من دون الله ويحسبون أنهم مهتدون ﴾ الأعراف : ٣٠

أما أهل السنة فيرون : أن الله تعالى عدل في أفعاله فهو يتصرف في ملكه يفعل ما يشاء ويحكم بما يريد ؛ فالعدل وضع الشيء في موضعه ، يتصرف في ملكه على مقتضى المشيئة والعلم . والظلم ضده ؛ فلا يتصور منه سبحانه جور في الحكم أو ظلم في التصرف .

وقد جعل عبد الجبار الوعد والوعيد داخلاً في العدل فقال : لأنه كلام في أنه تعالى إذا وعد المطيعين بالثواب وتوعد العصاة بالعقاب فلا بد من أن يفعل ، ولا يخلف في وعده ، ولا في وعيده . (٧٨)

واستدلوا لمذهبهم بقوله تعالى : ﴿ وما أنا بظلام للعبيد ﴾ ق : ٢٩ .
﴿ وما الله يريد ظلماً للعباد ﴾ آل عمران : ١٠٨ . ﴿ إن الله لا يظلم مثقال ذرة ﴾ النساء : ٤٠ . ويرى في الآيات دليلاً على أنه لو نقص من ثواب الطاعة أدنى شيء ، أو زاد في عقاب المعصية لكان ظالماً ، والله لا يفعل الظلم .

أما السلف فيؤمنون بأن الله تعالى سيثب حتماً على الخير من أطاعه لأنه وعد بذلك . وليس أولى منه سبحانه بالوفاء ، قال تعالى : ﴿ ومن أوفى بعهده من الله ﴾ التوبة : ١١١

وسيعاقب على الشر عقاباً يناسبه ، فلا يخلد فى النار من مات على ذنب ما دام قد مات على الإيمان . وله سبحانه أن يغفر إن شاء لأمر يختص به وحده ؛ لأن العفو مع المقدرة ألقى بالكريم الرحيم والله تعالى يقول : ﴿ ليجزى الله الصادقين بصدقهم ويعذب المنافقين إن شاء أو يتوب عليهم إن الله كان غفورا رحيماً ﴾ الأحزاب : ٢٤

ويعضى الجلال الديوانى فى توضيح ذلك فيقول : ذهب بعض العلماء إلى أن الخلف فى الوعيد جائز على الله تعالى بخلاف الوعد بالخير ، وبهذا وردت السنة عن رسول الله ﷺ : إذ يقول : مَنْ وعده الله على عمله ثواباً فهو منجزه له ، ومن أوعده على عمله عقاباً فهو بالخيار .

وعن الأصمعى قال : جاء عمرو بن عبيد إلى عمر بن العلاء فقال : يا أبا عمرو ، أيخلف الله وعده ؟ قال : لا . قال : أفرأيت من أوعده الله على عمله عقاباً أيخلف وعيده فيه ؟ فقال عمرو : أمن العجمة أتيت يا أبا عثمان ! إن الوعد غير الوعيد وإن العرب لا تُعدُّ عيباً ولا خلفاً أن تعد بالشر ثم لا تفعله ، بل ترى ذلك كرماً وفضلاً ، وإنما الخلف أن تعد خيراً ثم تفعله . قال : فأرني هذا فى كلام العرب . قال نعم ، أما سمعت قول الشاعر :

وإني إن أوعدته ، أو وعدته لمخلف إيعادى ، ومنجز موعدى

وقد أحسن يحيى بن معاذ فى هذا المعنى حيث قال : الوعد والوعيد حق ؛ فالوعد حق العباد على الله ، إذ ضمن لهم : أنهم إذا فعلوا كذا ، أن يعطيهم كذا ومن أولى بالوفاء من الله ؟ والوعيد حقُّ الله على العباد ، إذ قال لهم : لا تفعلوا كذا فإنى أعذبكم ، ففعلوا ، فإن شاء عفا وإن شاء أخذ لأنه حقه تعالى ، والأولى بربنا العفو والكرم لأنه عَفُوٌّ غَفُور . (٧٩)

يرى المعتزلة أنه يجب على الله أن يفعل ما فيه صلاح البشر ، وما هو الأكثر صلاحاً ، وأهل السنة والسلف يستنكرون هذا التعبير ، لأن الله لا يجب عليه شئ لأحد من خلقه ، لكننا نؤمن بأن الله حكيم منزّه عن كل ما يوهم النقص .

قال محمد عبده فى حاشيته على العقائد الطحاوية عند الكلام على الصلاح :

« إن البرهان القاطع قد قام على أن الله سبحانه لا يجوز أن يكون عابثاً فى أفعاله ، وأنها تكون مبنية على الحكمة التامة ، وإذا أردنا أن نبحت تفصيل هذه الحكمة والمصلحة فقد ندرك الحكمة بوجه من الوجوه وقد لا ندركها ، وعدم إدراكها لا يستلزم عدمها لقيام البرهان القاطع عليها .

فقول المعتزلة « يجب على الله الصلاح والأصلح » إن كان يريد به ما ذكرنا فنعم ولا خلاف لأهل السنة ، وإن كان يريد أنه يجب على الله تعالى أن يراعى الصالح على حسب ما نفهم وندرك فذلك ضرب من الجهالة ، وكأنه يريد أن يحدد الله قانوناً لا يجوز له تجاوزه وهذا سخف لا يقبله عقل عاقل » أنظر الشرح الجديد ص ٨٤ .

وقد عجز الجبائى عن مناصرة مذهبه حين ناظره الأشعرى : ما قولك فى ثلاثة : مؤمن .. وكافر .. وصبى ؟ . فقال الجبائى : المؤمن من أهل الجنة ، والكافر من أهل الهلكات ، والصبى من أهل النجاة .. فقال الأشعرى : فإن أراد الصبى أن يرقى إلى أهل الدرجات هل يمكن ؟ قال الجبائى : لا ، يقال له : إن المؤمن قد نال هذه الدرجة بالطاعة وليس لك مثلها . قال الأشعرى : فإن قال : التقصير ليس منى ، فلو أحيتنى كنت عملت من الطاعات كعمل المؤمن . قال الجبائى : يقول له الله : كنت أعلم أنك لو بقيت لعصيت ، ولعوقبت فراعيتُ مصلحتك ، وأمنك قبل أن تصل إلى سن التكليف . قال الأشعرى : فلو قال الكافر : يا رب علمتُ حالى كما علمتُ حاله فهلا راعيت مصلحتى مثله ، فأمتنى صغيراً ؟

فامتنع الجبائى ، ولم يحر جواباً . (٨٠)

يقول ابن خلكان : هذه مناظره دالة على أن الله تعالى يختص برحمته من يشاء كما يختص بعذابه من يشاء ، وأن أفعاله تعالى غير معلله بشيء من الأغراض . (٨١)

وبهذا سقط أصلهم الثانى وهو العدل ، وبسقوطه سقطت بقية الأصول لأنها متداخلة فيه ، وقائمة عليه .

يقول عبد الجبار : اعلم أن ما يلزم المكلف معرفته من أصول الدين أصلان هما : التوحيد .. والعدل ، وجعل بقية الأصول داخلة في الأخير . (٨٢)

●الحكم على المعتزلة :

بعد هذا العرض السريع لأوجه الاختلاف بين السلفية والمعتزلة ، يجمل بنا أن نتعرف على حكم الله في المعتزلة وآراء الأئمة حتى لا يتخبط أحد في الحكم عليهم .. أو يسمح لنفسه بالتجاوز جهلاً أو خطأ .

أولاً - أقوال الأئمة :

يقول ابن تيميه : أما ولاية الأمور الذين كانوا يقولون بقول الجهمية : إن القرآن مخلوق ، وإن الله سبحانه لا يُرى في الآخرة ، وغير ذلك .. ويدعون الناس إلى ذلك ، ولا يعطون رزقا من بيت المال لمن يقول به .. فالإمام أحمد رضى الله عنه ترحم عليهم ، واستغفر لهم لعلمه بأنهم لم يتبين لهم أنهم مكذبون للرسول .. ولا جاحدون لما جاء به ولكنهم تأولوا وأخطئوا .. وقلدوا من قال ذلك لهم .

وكذا الشافعي ؛ فقد صرَّح في كتبه بقبول شهادة أهل الأهواء ، والصلاة خلفهم ، وكذلك قال مالك وأحمد والشافعي في القدرى : إنَّ جحدَ علم الله كفر . وقال بعضهم : ناظروا القدرية بالعلم فإن أقروا به خوصموا .. وأن جحدوا كفروا .

فمذهب الإمام أحمد : أنه لا يكفر المرجئة الذين يقولون : الإيمان قول بلا عمل .. ولا يكفر من يفضل علياً على عثمان ، بل نصوصه صريحة بالامتناع عن تكفير الخوارج والقدرية وغيرهم . وإنما كان يكفر الجهمية المنكرين لأسماء الله تعالى وصفاته لأن مناقضة أقوالهم لما جاء به الرسول ﷺ ظاهرة بينة ، ولأن حقيقة قولهم تعطيل الخالق . (٨٣)

ثانياً : قول الإمام أحمد بن محمد سلامه المصرى الطحاوى ت ٣٢١ :

« لا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنبٍ ما لم يستحلّه » (٨٤)

ثالثاً : قول ابن حزم : « كل من ثبت له عقد الإسلام بالنطق بالشهادتين وبالإيمان بما جاء به الرسول - ﷺ - جملة لا يمكن أن يزول عنه هذا العقد بالجهالة أو الخطأ في ملة أو عبادة أو حكم ما لم تقم الحجة الواضحة عليه . ثم قال : وهذا قول إسحاق بن راهويه ، وداود الظاهري ، وابن أبي ليلى . . وسفيان الثوري وقول أصحاب الرسول وغيرهم . . لا يعلم لهم خلاف في ذلك . (٨٥)

رابعاً : فتوى ابن تيمية ، يقول : والذي نختاره ألا نكفر أحداً من أهل القبلة ، والدليل عليه أن نقول : المسائل التي تختلف أهل القبلة فيها مثل : هل الله تعالى عالم بالعلم أو بالذات ؟ هل هو موجد لأفعال العباد أو لا ؟ هل هو متحيز ؟ هل هو في مكان وجهه ؟ هل هو مرئي ؟ كل ذلك لا يخلو : إما أن تتوقف صحة الدين على معرفة الحق فيه ، وإما لا تتوقف .

الأول باطل : إذ لو كانت معرفة هذه الأصول من الدين لكان الواجب على النبي ﷺ أن يطالبهم بهذه المسائل ، ويبحث عن كيفية اعتقادهم فيها . . فلما لم يطالبهم بهذه المسائل ، بل ما جرى حديث في هذه المسائل في زمانه عليه الصلاة والسلام ولا في زمان الصحابة والتابعين رضى الله عنهم علمنا أنه لا يتوقف صحة الإسلام على معرفة هذه الأصول .

وإذا كان كذلك لم يكن الخطأ في هذه المسائل قادحاً في حقيقة الإسلام . وذلك يقتضى الامتناع عن تكفير أهل القبلة . (٨٦)

● نتائج البحث وتوصياته :

اختلف أهل السنة والمعتزلة منهجاً ووسيلةً لكن في مسائل ليست من أصول الدين .

أولاً - سلطة العقل ومداه :

منحت المعتزلة العقل سلطة لا حدود لها فحكموا في كل مشكلة ، فإذا تم حلها وإلا تأولوا النص على مقتضى ما يرى العقل ، فجعلوا المحكوم حاكماً والميزان موزوناً .

لكن السلف وضعوا العقل فى موضعه فجعلوه تابعاً للنص ، فدوره أن يتلقى عن الرسالة ، ويفهم ما الذى يعنيه النص ؟ وما مدلوله الذى يعطيه حسب معانى اللغة والاصطلاح ؟ . وليس دوره أن يكون حاكماً على الدين ومقرراته من حيث الصحة والبطلان ، والقبول والرفض ، فليس إلهاً ليحكم بمقرراته الخاصة مقررات الله . فالرسالة تخاطب العقل بمعنى أنها توقظه ، وتوجهه ، وتقيم له منهج النظر الصحيح ، ومتى ثبت النص كان هو الحكم ، وكان على العقل قبوله وطاعته والوقوف عنده ، فالوحي هو الميزان الثابت الذى ترجع إليه الفطر والعقول فتعرف عنده مدى الخطأ والصواب فى أحكامها وتصوراتها .

يقول الإمام الغزالى : « فالشرع هو نظام الاعتقادات الصحيحة والأفعال المستقيمة ، وهو الدال على مصالح الدنيا والآخرة ، ومن عدل عن ذلك فقد ضل سواء السبيل . وإلى العقل والشرع أشار الله تعالى بالفضل والرحمة بقوله سبحانه : ﴿ ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان إلا قليلاً ﴾ النساء : ٨٣ . ولكونهما متحدين قال الله تعالى : ﴿ نور على نور ﴾ أى نور العقل ونور الشرع ثم قال : ﴿ يهدى الله لنوره من يشاء ﴾ فجعلهما نوراً واحداً . فالعقل كالسراج ، والشرع كالزيت الذى يمدّه فما لم يكن زيت لم يحصل السراج ، وما لم يكن السراج لم يضىء الزيت .

ثانياً - قياس الغائب على الشاهد :

فالمعتزلة جعلوا تلك النزعة أساس منطقهم فى فلسفتهم الدينية ، قاسوا الله سبحانه على الإنسان ، فالزموه بالعدل كما يتصوره الإنسان ، وكما هو نظام دنيوى . أما السلف فإنهم يؤمنون بأن الله تبارك وتعالى : لا يدرك بالحواس ، ولا يعرف بالقياس ، ولا يقاس بالناس ، فهو سبحانه فوق مألوف الحس ، وفوق مألوف العقل ، وفوق مألوف الخيال .

ثم إن العدل معنى نسبى يتغير بتغير الزمان ، وكذلك الشأن فى الحسن والقبح والصلاح والإصلاح فمن نظر فقط إلى أسرته جاءت بعض أحكامه

خطأ بالنسبة لمن اتسعت نظرتة إلى الأمة أو إلى الإنسانية ، ونحن ننظر إلى
عالمنا والله تبارك وتعالى ينظر إلى جميع العوالم ما نعلم وما لا نعلم .

ثالثاً - تحويل الدين إلى فلسفة نظرية :

فالمعتزلة أثاروا الشكوك والشبهات ، وأكثروا في أدلتهم من المقدمات
والتفريعات فجعلوه مجموعة من القضايا العقلية والبراهين المنطقية ، فما
العقل على حساب العاطفة ، وضعف الإيمان ، واهتزت الثقة بالوحي
الكريم .

أما السلف فتلقوه عن الله ورسوله فأيقظوا العقول والمشاعر ، واستشعروا
عظمة الله ومراقبته ، ووقفوا عند الألفاظ الشرعية يعبرون بها ، كما يحرصون
على المعاني الصحيحة المعلومة بالشرع والعقل . فمن تكلم بلفظ مبتدع
يحتمل حقاً أو باطلاً ردّوه عليه . ومن تكلم بما فيه باطل يخالف الكتاب
والسنة ردّوه عليه .

رابعاً - المعتزلة ليسوا منطقيين مع العدل الذى يحرصون عليه . فإنهم
يقولون بتخليد من ارتكب كبيرة ثم مات بلا توبة مقبولة ، وهذا بجانب
العدل لأنهم يسمون بينه وبين الكافر فكيف يكون الجواب إن قال ذلك المسلم :
كيف أدخل في النار كالكافر وأنا مؤمن بالله لم أرتكب إلا ذنباً واحداً ؟ .
ولهذا عجز الجباني وأفحم في مناظرة تلميذه الأشعري بشأن : مؤمن ..
وكافر .. وصبى .. وقد استبان منها أن الله جل جلاله يفعل ما يشاء ؛ يغفر
ويعذب بعدله وحكمته وصدق الله العظيم : ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به
ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ النساء : ٤٨ . والأصل النظر في الدليل ثم
الإيمان بما يعطى من أحكام لا أن يعتقد فكراً سابقاً ثم يؤول النصوص تبعاً
لذلك .

خامساً - الجمع بين النصوص سبيل التأليف بين المسلمين :

إذا كان أهل السنة حريصين على إثبات أن الله كامل القدرة والحرية فى أن
يفعل ما يشاء كما يشاء وإلا لم يكن إلهاً حقاً . وإذا كان المعتزلة حريصين
على إثبات أن الله كامل العدالة مع كمال قدرته وحرية وإلا لم يكن إلهاً
حقاً . وإذا كان كل منهما يجد له سنداً من القرآن والنظر العقلى - فإن الجمع

بين النصوص سبيل أهل الحق وطريق التأليف بين المسلمين ، فتحمل الآيات التي لم يذكر فيها سبب الإضلال أو الهدى على الآيات التي ذكر فيها سبب الإضلال أو الهدى المضافين لله ، وتؤوّل بحسبها .

وبهذا يكون الهدى والضلال من العبد نفسه ويكون الله عدلاً تمام العدل حين يحاسبه ويجازيه . فالإنسان يتوجه لما يريد من أفعال بإرادته ثم يقوم بها بقدرته ، ولكن تلك الإرادة وهذه القدرة خلقهما الله سبحانه في العبد . ومعنى هذا أن الله الحكيم العادل يعطى كل إنسان المصير الذى يستحقه بما يعمله حراً مختاراً حسب استعداداه .

وإلى هذا دعا الشاطبى فقال : « عُدَّتْ المعتزلة من أهل الزيغ حيث اتبعوا نحو قوله تعالى : ﴿ اعملوا ما شئتم ﴾ سورة فصلت : ٤٠ ، وقوله : ﴿ فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ﴾ الكهف : ٢٩ ، وتركوا مبينه : ﴿ وما تشاءون إلا أن يشاء الله ﴾ الإنسان : ٣٠ . وعُدَّتْ الجبرية من أهل الزيغ حيث اتبعوا نحوه قوله تعالى : ﴿ والله خلقكم وما تعملون ﴾ الصافات : ٩٦ ، وتركوا مبينه ﴿ جزاء بما كانوا يكسبون ﴾ التوبة : ٩٥ . ثم يعطى حكماً عاماً فى كل من فعل مثلهم ، ويرسم طريق الحق فيقول : « وهكذا سائر من اتبع هذه الأطراف من غير نظر فيما وراءها ، ولو جمعوا بين ذلك ، ووصلوا ما أمر الله به أن يوصل لوصلوا إلى المقصود » . (٨٧)

سادساً - خطر التقعر فيما وراء المادة :

لقد أصيب المسلمون بمرض لوى مسيرتهم العلمية لياً بغیضا حيث تقعرُوا فى دراسة ما وراء المادة ، وخاضوا بحاراً مغرقة فى هذه البحوث كان لها أثر وخيم فى تعجيز العقل الإسلامى ، وصرفه عن البحوث المادية والإفادة منها . وكان بحسب المسلمين أن يعتمدوا فى عالم العقيدة على الآيات المحكمات . أما ما تشابه فى الحديث عن ذات الله وصفاته فلا مجال للعقل فى بحثه ، إذ العقل أعجز من أن يفقه حقيقة الروح التى بين جنبيه .

فيجب الوقوف عند ما جاء به القرآن وصحيح السنة عن ذات الله وصفاته وأفعاله واعتناقه والإيمان به بلا كيف ولا تمثيل . فمعرفة الله بدراسة ذاته

مستحيل ، وإنما يُعرَف الله بدراسة ملكوته الضخم ، واستجلاء الآيات الدالة عليه .

وفى كل شيء له آية تدل على أنه الواحد

أما الشرود عن النظر فى الكون فعصيان لله ، وإيثار للخيال على الواقع ، وتفضيل لتشقيق الكلام على الحركة الماضية . وحين خرج رسول الله ﷺ على أصحابه يوماً وهم يتنازعون فى القدر غضب حتى احمر وجهه ثم قال : « أبهذا أمرتم ؟ أبهذا أرسلت إليكم ؟ إنما أهلك من كان قبلكم حين تنازعوا فى الأمر . عزمتُ عليكم إلا تنازعوا ، إن القرآن لم ينزل لتضربوا بعضه ببعض ، ولكن يصدق بعضه بعضاً » .

وقد أخرج الهروى عن أبى الدرداء وأبى أمامة وأنس بن مالك قالوا : « خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نتنازع فى شيء من الدين فغضب غضباً شديداً لم يغضب مثله ، ثم انتهرنا وقال : « يا أمة محمد . لا تهيجوا على أنفسكم وضح النهار » ثم قال : « أبهذا أمرتم ؟ أو ليس عن هذا أمرتكم ؟ إنما هلك من كان قبلكم بهذا » . ثم قال : « ذروا المراء لقله خيره ، ذروا المراء فإن نفعه قليل ، ويهيج العداوة بين الإخوان . ذروا المراء فإن المراء لا تؤمن فتنته ، ذروا المراء فإن المراء يورث الشك ويحبط العمل » .

كما أخرج الدرّاس فى مسنده عن سليمان بن يسار أن رجلاً يقال له صبيغ قدم المدينة فجعل يسأل عن متشابه القرآن . فأرسل إليه عمر وقد أعد له عراجين النخل فقال : من أنت ؟ قال : أنا عبد الله بن صبيغ . فأخذ عرجوناً من تلك العراجين فضربه حتى دمی ، ثم تركه حتى برىء ، ثم عاد إليه ثم تركه حتى برىء فدعا به ليعود ، فقال : إن كنت تريد قتلى فاقتلنى قتلاً ! . فأذن له عمر إلى أرضه ، وكتب إلى أبى موسى الأشعرى ألا يجالسه أحد من المسلمين .

وحين أضاع مفكرو الإسلام وعلماءه أوقاتهم وذكاءهم فى مباحث فلسفية وكلامية لا تجدى نفعاً : مباحث الروح . . فلسفة الإشراق . . مسائل وحدة الوجود . . نهض غيرهم فسلبوهم ثمرات نتائجهم وجهودهم ، وخطفوا

المشعل من أيديهم . وما اعتل الفكر الإسلامى إلا يوم خب فى بحوث الإلهيات وخلطها بفلسفات دخيلة عقيمة .

سابعاً - التجديد فى فهم العقائد والتدليل عليها :

إن علم الكلام حدث فى زمن كانت الحاجة ماسة للرد على خصوم الإسلام من الدهريين والزنادقة والمبتدعة ، وقد ذهب هؤلاء الخصوم لتمتلىء الساحة بغيرهم من البهائيين ، والقاديانيين ، والشيعيين ، والوجوديين . وليس من العقل أن يشتغل الدارس بخصوم طواهم الزمن ، ويترك خصوماً احتلوا مراكزهم مجددين أسلحتهم ، مطورين الشبهات والوسائل .

كان لا بد من دراسة القرآن الكريم لفهم العقائد والتدليل عليها لمواجهة الخصوم بأدلة جديدة تناسب العصر ، وتتمشى مع تقدم العلم لأن الأدلة التى كان يحصل بها اقتناع أو تسليم فيما مضى من الزمان قد لا يحصل بها اقتناع أو تسليم اليوم .

فليس من العقل أو العدل أن يعيش شبابنا على دراسة الأدلة الجدلوية التى اصطنعها علماء الكلام فى الزمن البعيد .

« وإنه لمن العجب والغرابة وعدم المنطق أن نعكف على جدل قوم لا نحس لهم ركزا من أصحاب الفرق والمذاهب القديمة ونترك أمثال القاديانية والبهائية ولهم من النشاط والدعوة لمذاهبهم الضالة ما هو معروف فى أوروبا وأمريكا والشرق نفسه . ولسنا ندعو لعدم دراسة علم التوحيد بل ندعو إلى التجديد فى كتبه وأدلته والجماعات التى نرد عليها ، تثبيتاً لعقائد الدين ، وهداية للمضالين » (٨٨) . معتمدين فى نسجها على الكتاب والسنة وما كان عليه السلف الصالح « فنحيا بما كان قد أحياهم ، ونترك ما ابتدعه الأخلاف مما أماتهم وأمانتنا :

لا نريد إسلام الفرق والمتفقيهن ، ولا نريد إسلام المقلدين والمبتدعين ، ولا نريد إسلام السلبيين من المتصوفين ، وإنما نريد إسلام القرآن الذى يحث على الاعتدال الإنسانى لهذه الحياة » . (٨٩)

ثامناً - الامتناع عن تكفير أحد من أهل القبلة :

إن لفظ الكفر فى القرآن والسنة يَرِدُ على معنيين :

(١) المعنى الحقيقى ، وهذا هو الكفر الذى يُخرج عن الملة كالردة . .
وادعاء النبوة . وتكذيب القرآن أو الحديث ، أو جحود أى نص منها . ومن
نتائجه : مفارقة الزوجة المسلمة ، وخروج أولاده عن ولايته ، وانعدام
التوارث عند الوفاة ، وعدم دفنه فى مقابر المسلمين .

(٢) المعنى المجازى :

وهذا يطلق على بعض المعاصى لحكمة كزجر العصاة ، ومن أمثلة ذلك :
قوله تعالى : ﴿ ومن شكر فإنما يشكر لنفسه ومن كفر فإن ربي غنى كريم ﴾
النمل : ٤٠

وقوله تعالى : ﴿ فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف ﴾
النحل : ١١٢

وقول الرسول ﷺ : « من حلف بغير الله فقد كفر » ، « من حلف بغير
الله فقد أشرك » « سباب المسلم فسوق ، وقتاله كفر » .

فهذه الألفاظ لا تعنى الكفر الأكبر الذى يخرج عن الملة لورود نصوص
أخرى تثبت الإيمان لأصحابها كقوله تعالى : ﴿ وإن طائفتان من المؤمنين
اقتتلوا فأصلحوها بينهما ﴾ الحجرات : ٩ . فالآية تخرج الكفر فى الحديث
السابق عن معناه الحقيقى وهو الكفر الاعتقادى إلى كفر المعصية والعمل ،
ويوصف المؤمن بالفسق والظلم والشرك أو عدم الإيمان لفعل منكر ولكنه لا
يعد مرتداً عن الملة .

أما آيات الحكم بالكفر والظلم والفسق على من لم يحكم بما أنزل الله
قال تعالى : ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ﴾
المائدة : ٤٤ . ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون ﴾
المائدة : ٤٥ . ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون ﴾
المائدة : ٤٧ . فإذا كان الحكم فى قضية خاصة مع بقاء قانون الله يظل الناس
ويحكم بينهم فذلك يحتمل الكفرين الحقيقى والمجازى بحسب حال الحاكم .

لكن إذا ترك الحاكم شرع الله ، واستبدل به قانوناً آخر من صنع البشر ، وأقامه ديناً جديداً يحكم فى الأعراض والأموال والدماء فذلك كفر حقيقى يخرج من الملة والعياذ بالله تعالى .

وإليك أقوال علماء الأئمة من قدامى ومحدثين :

أ - قال ابن عباس : كفر دون كفر ، وليس كمن كفر بالله واليوم الآخر .

ب - قال عطاء : كفر دون كفر ، وظلم دون ظلم ، وفسق دون فسق .

ج - قال طاووس : ليس بكفر ينقل عن الملة . (٩٠)

د - قال ابن قيم الجوزية : الصحيح أن الحكم بغير ما أنزل الله يتناول الكافرين : الأصغر والأكبر بحسب حال الحاكم فإنه إن اعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله ، وعدل عنه عصياناً مع اعتقاده أنه مستحق للعقوبة فهذا كفر أصغر . وإن اعتقد أنه غير واجب ، وأنه مخير فيه مع تيقنه أنه حكم الله فهذا كفر أكبر » . (٩١)

هـ - قال شارح الطحاوية : إن الحكم بغير ما أنزل الله : قد يكون كفراً أكبر ، وقد يكون كفراً أصغر ، وقد يكون اجتهداً .. وذلك بحسب حال الحاكم ، فإنه إن اعتقد أن الحكم بما أنزل الله غير واجب ، وأنه مخير ، أو استهان به مع تيقنه أنه حكم الله فهذا كفر أكبر » . وإن اعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله وعلمه فهذا كفر أصغر ، وإن جهل حكم الله فيها مع بذل جهده ، واستفراغ وسعه فى معرفة الحكم ، وأخطأ فهذا مخطئ له أجر على اجتهداه » . (٩٢)

ثم يأتى قول المودودى فى تفصيل شامل ، وبيان جامع : « الكفر الذى يُخرج عن دائرة الإسلام هو الذى لا يجوز القول به إلا فى الحالات الآتية :

١ - أن يجحد المرء بعقيدة من العقائد الأساسية التى طلب الإسلام الاعتقاد بها .

٢ - أن يأتى بقول أو فعل يكون معناه الصريح الجحود بتلك العقيدة كأن

يسجد لصنم ، أو يشتم الرسول ﷺ ، أو يهين كتاب الله عمداً ، أو يأبى التسليم بحكم منصوص عليه من أحكام الله والرسول .

٣ - أن يُدخل على العقائد التي يجب الإيمان بها تغييرات بالنقصان أو الزيادة أو التحريف - تشوهها في أصلها وجوهرها كأن يخلط التوحيد بالشرك الجلى ، أو يعدّ غير نبي في عداد الأنبياء ، ويعتقد تعاليمه وحياً منزلاً من عند الله ثم يقول :

« وقد جاء في القرآن والسنة كثير من الأفعال والأخلاق والأفكار التي تنتمي إلى الكفر والنفاق ، فاستعمل لها إما كلمة (الكفر) أو وصم من يأتونها بأنهم ليسوا بمؤمنين . وقد أخطأ أناس تنقصهم الحيلة فاعتبروا كل من انطبق عليه ما ورد فيها من أقوال الله تعالى والرسول ﷺ خارجاً من حوزة الإسلام إلا أننا لا نجد في سياق الكلام في كتاب الله وحديث رسوله من الإسلام ما يدل على أن هذا النوع الخاص من الكفر والنفاق يجعل المرء خارجاً عن الأمة الإسلامية ، وكذلك لا يثبت مما أثر من التعامل في عصر النبي ﷺ وخلفائه الراشدين في صدر الإسلام أن كل من وجد فيه مثل هذا الكفر والنفاق أخرج من الأمة إخراجاً .

ولأجل هذا لم يزل العلماء المتورعون الملتزمون جانب الحيلة والحذر في كل زمان يأخذون الفرق بين هذا الكفر والنفاق وبين الكفر الذي يفضى بالمرء إلى الخروج من الأمة بعين الاعتبار ، ويشددون النكير على خلط هذا بذلك . (٩٣)

وقد روى البخارى قول النبي ﷺ عن الذي أقيم عليه حد الخمر : « لا تكونوا عون الشيطان على أخيكم » . وفي سنن أبى داود : « ولكن قولوا : اللهم اغفر له ، اللهم ارحمه » . كما روى البخارى استنكار النبي - ﷺ من لعن ذلك الذي أكثر من شرب الخمر . فقال : « لا تلعنوه فوالله ما علمت إلا أنه يحب الله ورسوله » .

ومن ثم حذر نبي الإسلام من رمى رجلاً بالكفر رغم إسلامه أو لعنه . روى مسلم بسند صحيح عن أبى ذر أنه سمع النبي - ﷺ يقول : « من دعا رجلاً بالكفر أو قال عدو الله وليس كذلك إلا حار عليه » أى رجع

الكفر عليه » . وروى البخارى بسند صحيح أن النبي ﷺ قال : « لا يرمى رجل بالفسق أو الكفر إلا ارتدت عليه إن لم يكن صاحبه كذلك » .

فالأصل العام أنه لا يجوز لعن إنسان بعينه . روى أبو داود عن أبي الدرداء رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : إن العبد إذا لعن شيئاً سعدت اللعنة إلى السماء ، فتغلق أبواب السماء دونها ، ثم تهبط إلى الأرض فتغلق أبوابها ، ثم تأخذ يميناً وشمالاً ، فإذا لم تجد مساعاً رجعت إلى الذى لعن فإن كان أهلاً لذلك ، وإلا رجعت إلى قائلها » . واستثناء من الأصل إجاز الله الأوصاف العامة كما فى قوله تعالى : ﴿ أَلَا لعنة الله على الظالمين ﴾ هود : ١٨ .

وهذا لأن الحكم باللعنة على إنسان بعينه يفيد أن اللاعن قد اطلع على الغيب ، وعلم أن الملعون سيظل على كفره أو ظلمه إلى أن يموت ، وهذا أمر لا يجوز لمسلم أن يفعله ، وإن كان لا محالة فاعلاً فلا بد أن يقترن اللعن بالعمل الذى كان سبباً فى ذلك ، وأن يكون هذا العمل من الأشياء المستحقة لهذا اللعن بموجب الكتاب والسنة . كما روى البخارى عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : لعن رسول الله ﷺ المخثنين من الرجال والمترجلات من النساء » . وفى الصحيح أيضاً قال رسول الله ﷺ : لعن الله اليهود اتخذوا قبوراً أنبيائهم مساجد . وعن ابن عمر رضى الله عنهما أنه قال : لعن النبي ﷺ من مثل بالحيوان . وروى البخارى كذلك عنه أنه مر بنفر نصبوا دجاجة يرمونها فلما رأوه تفرقوا فقال ابن عمر : من فعل هذا ؟ إن النبي ﷺ لعن من فعل هذا . فقد لعن النبي ﷺ من مثل بالحيوان فقطع أطرافه أو بعضها وهو حى . كما لعن من جعل ما فيه الروح غرضاً لسهامه .

تاسعاً - الإخلاص للحقيقة :

إن تلمس الحق للوصول إلى الصورة الصادقة لأى مذهب تفرض على الباحث أن يطلبها عند أصحاب المذهب نفسه . وإن وقفة مستأنية عند قول عبد الجبار فى رؤية الله عز وجل : « من قال إن الله يرى بلا كيف فلا يكفر » ، تدعو كل منصف إلى أن يقرر فى ولاء للحق :

أ - التقاء المعتزلة والسلف فى إثبات رؤية الله عز وجل بلا كيف .

ب - الجمع بينهما فى إثبات جميع الأسماء الحسنى والصفات العلى لله عز وجل بلا كيف .

ج - سلامة عقيدتهم ، فما حملهم على المبالغة والخوض فيما خاضوا فيه إلا تيارات مختلفة هبت رياحها : كالثنوية ، وعقيدة التثليث ، وأنصار الدهرية ، و فرق الرافضة واليهود ، وليس غمطاً لهذه الفئة المسلمة التى نشطت فغلت ، واجتهدت فأخطأت أن نقول إنها عاشت عصرها ، وجارت بيئتها . . وكفاها ذلك فى سجل التاريخ .

وتعالوا ندع إلى السلفية قولاً وعملاً ، وننادى بها من واقع الأصلين العظيمين الكتاب والسنة توحيداً للأمة ، وبعداً بها عن منازع الشتات والفرقة « ويقول محمد عبده : « الذى يجب اعتقاده ، والسير بمقتضاه : هو أن الإسلام دين توحيد العقائد لا دين تفريق القواعد ، العقل من أشد أعوانه . . والنقل من أقوى أركانه . وما وراء ذلك نزغات شياطين ، والقرآن شاهد على كل إنسان بعلمه ، وقاض عليه فى صوابه وخطئه » ، (٩٤)

وبعد :

فما أردت أن أنبش قبراً ، ولا أن أثير غباراً سكنت ريعه ، ولكن أردت أن أعلن أحكام من عاشوا تلك الزوابع ، وكانوا الطرف الآخر فيها . . ولفتحهم بحرّها ونارها حتى نأخذ العبرة والقدوة فتكون أحكامنا منصفة بعيدة عن الغلو والمبالغة .

وبهذا نحفظ أخوتنا من الفساد ، ووحدتنا من التصدع ، ونعتصم بتقوى الله ورقابته ، مستمسكين بأخلاقيات الإسلام التى تكفل حرية الرأى والأختلاف فيه دون خصومة أو بغضاء ، ما دام الهدف واحداً هو إعلاء كلمة الله ، وإحقاق الحق . لقد اختلفت أبو بكر وعمر فى الرأى ، واختلفت الأئمة الأربعة لكن الحب كان يجمعهم ، والصفاء كان يظللهم فيعترف كل بما لأخيه من فضل ، وما لغيره عليه من حق . يقول عمر فى أبى بكر : « ليلة من ليالى أبى بكر خير من ليالى عُمر كلها » . ويقول الشافعى فى أبى حنيفة : « الناس عيال على فقه أبى حنيفة » . ويقول أحمد فى الشافعى : « ما صليت صلاة منذ أربعين سنة إلا دعوتُ فيها للشافعى » . قال ولده :

من هذا الشافعى الذى تدعو له كل هذا الدعاء ؟ . قال أحمد رضى الله عنه : الشافعى كالشمس للدنيا والعافية للناس ، فانظر يا بنى ، هل من هذين خلف . ؟ هل للدنيا من خلف وعوض عن الشمس إذا غابت ؟ هل للإنسان من خلف وعوض عن الصحة إذا زالت ؟

تلك أخلاقيات نرجوها فى كل مؤسسة اجتماعية أو اقتصادية ، سياسية أو تعليمية . فلننسج على منوالها إن أردنا الله والدار الآخرة .

وأفوض أمرى إلى الله إن الله بصير بالعباد . »

* * *

- | | |
|--|--------------------------------------|
| (٥٣) شرح الأصول الخمسة ص ٥٢٨ | (٥٤) متشابه القرآن ص ١٠ |
| (٥٥) شرح الأصول الخمسة ص ٥٢٧ | (٥٦) شرح الأصول الخمسة ص ٥٣٨ |
| (٥٧) الفتاوى الكبرى ، ج ٥ - ص ٥٧ | (٥٨) المحلى ابن حزم ، ج ١ - ص ٣٢ |
| (٥٩) خلق أفعال العباد | (٦٠) الإبانة ، ج ٢ - ص ١٠٢ |
| (٦١) مدارج السالكين ، ج ١ - ص ٢٧ | (٦٢) شرح الأصول الخمسة - ص ٦٥ |
| (٦٣) شرح الأصول الخمسة - ص ١٥٥ | (٦٤) نشأة الفكر الفلسفى فى الإسلام |
| (٦٥) شرح الأصول الخمسة - ص ٦٦ | (٦٦) شرح الأصول الخمسة - ص ٢٢٦ |
| (٦٧) شرح الأصول الخمسة - ص ٢٦٧ | (٦٨) مدارج السالكين ، ج ٣ - ص ٣٥٨ |
| (٦٩) طبقات الشافعية ، ج ٣ - ص ٢٥٧ | (٧٠) الجواب الصحيح ، ج ٣ - ص ٢٦٠ |
| (٧١) مدارج السالكين ، ج ٣ - ص ٣٦٠ | (٧٢) تفسير المنار |
| (٧٣) شرح الطحاوية - ص ٤٧ | (٧٤) شرح الأصول - ص ١٣٣ |
| (٧٥) شرح الأصول - ص ٣١٧ | (٧٦) شرح الأصول - ص ٣٤٥ |
| (٧٧) تنزيه القرآن عن المطاعن - ص ١٥ | (٧٨) شرح الأصول - ص ١٢٣ |
| (٧٩) الإسلام وحاجة الإنسان إليه - ص ١١٧ | (٨٠) طبقات الشافعية ، ج ١ - ص ٣٥١ |
| (٨١) وفيات الأعيان ، ج ٣ - ص ٣٩٨ | (٨٢) شرح الأصول - ص ١٢٢ |
| (٨٣) المسائل الماردينية - ص ٧٥ | (٨٤) شرح الطحاوية - ص ٢٢٢ |
| (٨٥) الفصل فى الملل والنحل ، ج ٣ - ص ٢٩٢ | |
| (٨٦) درء تعارض العقل والنقل ، ج ١ - ص ٩٥ | |
| (٨٧) الموافقات ، ج ٣ - ص ٩٠ | (٨٨) الإسلام وحاجة الناس إليه - ص ٦٩ |
| (٨٩) تاريخ الإمام محمد عبده ج ٣ - ص ٥١٥ | (٩٠) الطبرى ج ١٠ - ص ٣٥٦ |
| (٩١) مدارج السالكين ج ١ - ص ٣٣٦ | (٩٢) شرح الطحاوية - ص ٣٢٩ |
| (٩٣) ما هى القاديانية المورودى - ص ١٤٥ وما بعدها . | |

* * *

المصادر والمراجع

- الأشعري : أبو الحسن علي بن إسماعيل بن الأشعري ت ٣٢٤ هـ
- (١) الإبانة عن أصول الديانة ط / ١ / ١٣٩٧ دار الانصار
- (٢) مقالات الإسلاميين تحقيق محمد محيي الدين ط ١ مكتبة النهضة المصرية
- الأصفهاني : الحسين بن محمد المعروف بالراغب الاصبهاني
- (٣) مفردات غريب القرآن .
- البخارى : أبو عبد الله بن الحسن إسماعيل ت ٢٥٦ هـ
- (٤) خلق أفعال العباد ضمن عقائد السلف د . النشار ١٩٧١
- ابن تيمية : تقى الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام . ت ٧٢٨ هـ
- (٥) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح : مطابع المجد التجارية
- (٦) النبوءات : المطبعة السلفية القاهرة ١٣٨٦ هـ
- (٧) درء تعارض العقل والنقل ، ط / ١ / ١٣٩٩ هـ
- (٨) المسائل الماردينية لابن تيمية ، المكتب الإسلامى بدمشق ١٣٨٣ هـ
- (٩) الفتاوى الكبرى دار المعرفة بيروت
- (١٠) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان إدارة البحوث العلمية بالملكة السعودية .
- (١١) نقض المنطق ، ط / ١ / سنة ١٣٧٠
- ابن حجر : شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي ت ٩٧٤ هـ
- (١٢) العقائد السلفية
- ابن حزم : أبو علي ابن حزم الأندلسى الظاهرى ت ٤٥٦ هـ
- (١٣) الفصل فى الملل والأهواء والنحل شركة عكاظ ، ط / ١ / ١٤٠٢
- ابن خلكان : شمس الدين أبو العباس أحمد بن إبراهيم ت ٥٦٨
- (١٤) وفيات الأعيان وانباء أبناء الزمان مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٨
- السبكي : تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي ت ٧٧١
- (١٥) طبقات الشافعية الكبرى عيسى البابى الحلبي وشركاه ط / ١
- السمعاني : أبو سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي ت ٥٦٢
- (١٦) الأنساب
- الشاطبي : إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطى أبو إسحاق ت ٧٩٠
- (١٧) الموافقات : تحقيق عبد الله دراز
- الطوفى : سليمان بن عبد القوى بن عبد الكريم البغدادي الحنبلى ت ٧١٦ هـ
- (١٨) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية مخطوطة بدار الكتب رقم ٦٨٧ تفسير .
- الطحاوى : أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة المصرى الحنفى ت ٣٢١ هـ
- (١٩) شرح الطحاوية فى العقيدة السلفية تحقيق أحمد شاكر مطبعة العاصمة .

- عبده : محمد عبده
- (٢٠) رسالة التوحيد ط/٢ دار المعارف بمصر
- العقاد : عباس محمود العقاد
- (٢١) الفلسفة القرآنية دار الكتاب العربى بيروت ط/٢ ١٩٦٩
- (٢٢) الله . دار المعارف بمصر ط/٥
- القرطبي : أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى ت ٦٧١ هـ
- (٢٣) الجامع لأحكام القرآن
- قطب : سيد قطب
- (٢٤) فى ظلال القرآن : دار الشروق
- ابن قيم الجوزية : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبى بكر ٧٥١ هـ
- (٢٥) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين دار الكتاب العربى - بيروت .
- (٢٦) أعلام الموقعين عن رب العالمين . دار الباز مكة المكرمة
- ابن كثير : أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشى ت ٧٧٤ هـ
- (٢٧) البداية والنهاية
- أبو المرتضى : أحمد بن يحيى
- (٢٨) المنية والأمل شرح الملل والنحل ١٣١١ هـ
- الملطى : أبو الحسن محمد بن أحمد ت ٣٧٧ هـ
- وجدى : محمد فريد وجدى
- (٣٠) الإسلام فى عصر العلم دار الكتاب العربى بيروت ج/٣ - ١٣٨٦ هـ
- المودودى : أبو الأعلى المودودى
- (٣١) ما هى القاديانية ؟ سنة ١٣٨٩
- موسى : محمد يوسف موسى
- (٣٢) الإسلام وحاجة الإنسانية إليه - مكتبة الفلاح الكويت ط ٣ سنة ١٣٩٨ هـ
- النشار : د . على سامى النشار
- (٣٣) نشأة الفكر الفلسفى فى الإسلام ط دار المعارف
- نوفل : عبد الرزاق نوفل
- (٣٤) الإسلام والعلم الحديث ط/١٣٧٧ دار المعارف بمصر
- الهمداني : القاضى عبد الجبار الهمداني ت ٤٧٥ هـ
- (٣٥) شرح الأصول الخمسة مطبعة الاستقلال الكبرى بالقاهرة ١٣٨٤ هـ
- (٣٦) متشابه القرآن دار النصر للطباعة بالقاهرة
- وجدى : محمد فريد وجدى
- (٣٧) الإسلام فى عصر العلم - دار الكتاب العربى بيروت ١٣٨٦ هـ